مُهِمَّاتُ المقدمات

وهي مجموع مقدمات كتب العلامة ناصر الدين الألباني

جمعها ورتبها وعلّق عليها

محمد حامد محمد

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ـــ

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) آل عمران/١٠٢

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) النساء/١

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا) الأحزاب/٧٠ – ٧١ .

ثمَّ أما بعد...

فهذا كتاب نافع –إن شاء الله تعالى– يجمع بين دفتيه مقدمات الكتب الحديثية والمصنفات العلمية، والتي وضعها سماحة الشيخ علامة الشام محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى .

وكانت الرغبة في جمع هذه المقدمات يراودني من زمن ، لِما تحويه من دُرر وكنوز منوّعة بين لغوية ، وحديثية ، وفي الرجال ، والرد على شبهة ، أو بيان حال أحد المبتدعة الشانئين .. وغيرها من فوائد تجدها إن شاء الله في هذا الكتاب الذي بين يديك أخي الكريم .

والله أسأل أن ينفع به ناشره ، وقارئه ، ومن جمعه هو ولي ذلك والقادر عليه .

وكتبه

محمد حامد محمد

آداب الزفاف في السنة المطهرة

مقدمة الطبعة الأولى

بقلم فضيلة الشيخ محب الدين الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ولا رب لهم غيره ولا يطاع في السر والعلن سواه وصلى الله على معلم الناس الخير محمد هادي الإنسانية إلى سنة الحق وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد فإن جماهير المسلمين لا يزالون في مثل عقول الأطفال يلهيهم ما يلهي الأطفال ويصرفهم عن مناهج الخير وأهداف الحق كل ما يصرف الأطفال من ألاعيب وتوافه وأوهام حتى يتحروا سنة الإسلام في الاعتدال وهدايته في التحرر من كل ما استعبدوا له من الملاهي والسفاسف والزخارف والشهوات وحينئذ يرجعون إلى ربهم فيحفظ لهم عقولهم ويبارك لهم في أوقاتهم وأعمالهم وجهودهم ويدخر لهم ثروتهم وأسباب قوتهم فيستعملونها فيما ينفعهم ويكون به عزهم ويعلو به سلطانهم وتحري سنة الإسلام في الاعتدال والانتفاع بهدايته في التحرر من السفاسف التي صار المسلمون مستعبدين لها منذ أكثر من ألف سنة يتوقف على أمرين :

أحدهما : إخلاص العلماء العاملين الذين يبينون للأمة سنن دينها في كل ناحية من النواحي التي تتناولها رسالة الإسلام

والثاني : ازدياد عدد المسلمين الذين يوطنون أنفسهم في ترديد ذلك البيان العلمي بالعمل به حتى يتلقاه عنهم بالقدوة من لا يتيسر لهم تلقيه بالدرس والتعلم

وهذه الرسالة اللطيفة نموذج لناحية من النواحي التي تناولتها رسالة الإسلام بالسنن الصحيحة عن معلم الناس الخير صلى الله عليه وسلم في حفلات الزفاف وآدابه وولائمه وهي الناحية التي أسرف فيها المسلمون بالبعد عن سنن الإسلام حتى أوغلوا لا في الجاهلية الأولى التي امتازت – في هذه الناحية – بفطرة العروبة وتحررها من بذخ المترفين بل في الجاهلية الطارئة التي تشبهت فيها كل طبقة بالطبقة التي سبقتها إلى النار حتى أصبحت أعباء الزواج وتكاليفه فوق طاقة الناس فكادوا ينصرفون عنه – وهو في نفسه من سنة الإسلام – لأنهم انصرفوا فيه عن سنن الإسلام فأوقعهم ذلك في شر أنواع الجاهلية وبعد أن تهيأت لهذه الرسالة المناسبة التي عينت موضوعها تهيأ لها مؤلف من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر نوح نجاتي الألباني فوضع بين أيدي المسلمين النصوص الصحيحة والحسنة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آداب الزفاف وحبذا لو كان قد اتسع له الوقت وواتته الأسباب فاستقصى كل ماورد من ذلك في الحياة الزوجية وآداب البيت وما ينبغي أن تكون عليه الأسرة الإسلامية . ولكن ظهور الهلال في ليلته الأولى قد يشعر بما يليه من مطالع صفحات القمر حتى يكون بدرا كاملا وكما تهيأ لهذه الرسالة موضوعها والمؤلف الذي يستوفيه تهيأ لها كذلك المسلم الأول والمسلمة الأولى اللذان آليا أن يكونا قدوة للمسلمين في الاعتدال والتحرر من العبودية للسفاسف والملاهي وتوافه العادات عندما استخارا الله فخار لهما أن يبنيا البيت المسلم الطاهر والأسرة الإسلامية المتحررة من تقاليد الجاهلية الأجنبية عنا والطارئة علينا . فأرجو الله عز وجل أن يأخذ بيد أخي المؤمن المجاهد الأستاذ السيد عبد الرحمن الباني في جميع مراحل حياته حتى يحقق له آماله ملتزما سنة الإسلام في ذلك ما استطاع

وأختم هذه الكلمة بأن أضرب لعروسه المسلمة الفاضلة مثلا من تاريخ نساء العروبة والإسلام ينبغي لكل مسلمة أن تجعله نصب عينيها لتكون من الخالدات إن شاء الله إن

فاطمة بنت أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان كان لأبيها – يوم تزوجت – السلطان الأعظم على الشام والعراق والحجاز واليمن وإيران والسند وقفقاسيا والقرم وما وراء النهر إلى بخارا وجنوة شرقا وعلى مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى وإسبانيا غربا . و لم تكن فاطمة هذه بنت الخليفة الأعظم وحسب بل كانت كذلك أخت أربعة من فحول خلفاء الإسلام وهم : الوليد بن عبد الملك وسليمان بن عبد الملك ويزيد بن عبد الملك وهشام بن عبد الملك وكانت فيما بين ذلك زوجة أعظم خليفة عرفه الإسلام بعد خلفاء الصدر الأول وهو أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وهذه السيدة التي كانت بنت خليفة وزوجة خليفة وأخت أربعة من الخلفاء خرجت من بيت أبيها إلى بيت زوجها يوم زفت إليه وهي مثقلة بأثمن ما تملكه امرأة على وجه الأرض من الحلي والمجوهرات ويقال : إن من هذه الحلي قرطي مارية اللذين اشتهرا في التاريخ وتغنى بهما الشعراء وكانا وحدهما يساويان كترا . ومن فضول القول أن أشير إلى أن عروس عمر بن عبد العزيز كانت في بيت أبيها تعيش في نعمة لا تعلوا عليها عيشة امرأة أخرى في الدنيا لذلك العهد ولو أنها استمرت في بيت زوجها تعيش كما كانت تعيش قبل ذلك لتملأ كرشها في كل يوم وفي كل ساعة بأد سم المأكولات وأندرها وأغلاها وتنعم نفسها بكل أنواع النعيم الذي عرفه البشر لاستطاعت ذلك . إلا أني لا أذيع مجهولا بين الناس إن قلت : إن عيشة البذخ والترف قد تضرها في صحتها من حيث يتمتع بالعافية المعتدلون وقد تكسبها هذه العيشة الحقد والحسد والكراهية من أهل الفاقة والمعدمين زد على ذلك أن العيشة مهما اختلفت ألوانها تكون مع الاعتياد مألوفة ومملولة والذين بلغوا من النعيم أقصاه يصطدمون بالفاقة عندما تطلب أنفسهم ما وراء ذلك فلا يجدونه بينما المعتدلون يعلمون أن في متناول أيديهم وراء الذي هم فيه وأنهم يجدونه متى شاؤوا غير أنهم اختاروا التحرر منه ومن سائر الكماليات ليكونوا أرفع منها وليكونوا غير مستعبدين لشهواتها ولذلك اختار الخليفة الأعظم عمر بن عبد العزيز – في الوقت الذي كان فيه أعظم ملوك الأرض – أن تكون نفقة بيته بضعة دراهم في اليوم ورضيت بذلك زوجة

الخيلفة التي كانت بنت خليفة وأخت أربعة من الخلفاء فكانت مغتبطة بذلك لأنها تذوقت لذة القناعة وتمتعت بحلاوة الاعتدال فصارت هذه اللذة وهذه الحلاوة أطيب لها وأرضى لنفسها من كل ما كانت تعرفه قبل ذلك من صنوف البذخ وألوان الترف . بل اقترح عليها زوجها أن تترفع عن عقلية الطفولة فتخرج عن هذه الألاعيب والسفاسف التي كانت تبهرج بها أذنيها وعنقها وشعرها ومعصميها مما لا يسمن ولا يغني من جوع ولو بيع لأشبع ثمنه بطون شعب برجاله ونسائه وأطفاله فاستجابت له واستراحت من أثقال الحلي والمجوهرات واللآلىء والدرر التي حملتها معها من بيت أبيها فبعثت بذلك كله إلى بيت مال المسلمين . وتوفي عقب ذلك أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز و لم يخلف لزوجته وأولاده شيئا فجاءها أمين بيت المال وقال لها : إن مجوهراتك يا سيدتي لا تزال كما هي وإني اعتبرتها أمانة لك وحفظتها لهذا اليوم وقد جئت أستأذنك في إحضارها . فأجابته بأنها وهبتها لبيت مال المسلمين طاعة لأمير المؤمنين ثم قالت : [وما كنت لأطيعه حيا وأعصيه ميتا .) وأبت أن تسترد من مالها الحلال الموروث ما يساوي الملايين الكثيرة في الوقت الذي كانت محتاجة فيه إلى دريهمات وبذلك كتب الله لها الخلود وها نحن نتحدث عن شرف معدنها ورفيع مترلتها بعد عصور وعصور رحمها الله وأعلى مقامهما في جنات النعيم إن أهنأ العيش هو العيش المعتدل في كل شيء وكل عيش مهما خشن أو نعم إذا اعتاده أهله ألفوه وارتاحوا إليه والسعادة هي الرضا والحر هو الذي يتحرر من كل ما يستطيع الاستغناء عنه وذلك هو الغنى بالمعنى الإسلامي والمعنى الإنساني جعلنا الله من أهله

١٧ – ذي الحجة سنة ١٣٧١ ه

٧ – سبتمبر سنة ١٩٥٢ م

محب الدين الخطيب

أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيِّئات أعمالنا ، من يهده الله ؛ فلا مُضِلَّ له ، ومن يضلل ؛ فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ }

[آل عمران : ١٠٢] .

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكَمْ رَقِيبًا } [النساء : ١] .

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيماً } [الأحزاب : ٧٠ - ٧١] .

الحمد لله الذي فرض الصلاة على عباده ، وأمرهم بإقامتها وحسن أدائها ،وعلَّق النجاح والفلاح بالخشوع فيها ، وجعلها فرقاناً بين الإيمان والكفر ، وناهية عن الفحشاء والمنكر .

والصلاة والسلام على نبينا محمد المخاطب بقوله تعالى : { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } (النحل : ٤٤) ، فقام صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذه الوظيفة حق القيام ،

وكانت الصلاة من أعظم ما بيَّنه للناس قولاً وفعلاً ؛ حتى إنه صلى مرة على المنبر ؛ يقوم عليه ويركع ، ثم قال لهم :

" إنما صنعتُ هذا ؛ لتأتموا بي ، ولِتَعلَّموا صلاتي " [١] .

وأوجب علينا الاقتداء به فيها ، فقال :

" صلوا كما رأيتموني أصلي " [١] .

وبَشَّرَ من صلاها كصلاته أن له عند الله عهداً أن يدخله الجنة ، فقال :

" خمس صلوات افترضهن الله عزَّ وجلَّ ، من أحسن وضوءهن ، وصلاهن لوقتهن ، وأتم ركوعهن وسجودهن وخشوعهن ؛ كان له على الله عهد أن يغفر له ، ومن لم يفعل ؛ فليس له على الله عهدٌ ، إن شاء ؛ غفر له ، وإن شاء ؛عذبه " [٢] .

وعلى آله وصحبه الأتقياء البررة ، الذين نقلوا إلينا عبادته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصلاته وأقواله وأفعاله ، وجعلوها – وحدها – لهم مذهباً وقدوة ، وعلى من حذا حذوهم ، وسلك سبيلهم إلى يوم الدين .

وبعد ؛ فإني لَمَّا انتهيت من قراءة (كتاب الصلاة) من " الترغيب والترهيب "للحافظ المنذري رحمه الله وتدريسه على بعض إخواننا السلفيين – وذلك منذ أربع سنين – ؛ تبين لنا

---

[١] [رواه] البخاري ، ومسلم . وسيأتي في (القيام) بتمامه .

[١] [رواه] البخاري ، وأحمد . وهو مخرج في " إرواء الغليل " تحت الحديث (٢١٣) .

[٢] قلت : وهو حديث صحيح ، صححه غير واحد من الأئمة . وقد خرجته في " صحيح أبي داود " (٤٥٢ و ١٢٧٦) .

جميعاً ما للصلاة من المنزلة والمكانة في الإسلام ، وما لمن أقامها وأحسن أداءها من الأجر ، والفضل ، والإكرام ، وأن ذلك يختلف – زيادة ونقصاً – بنسبة قربها أو بعدها من صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ كما أشار إلى ذلك بقوله :

" إن العبدَ ليصلي الصلاةَ ؛ ما يُكْتَبُ له منها إلا عُشْرُها ، تُسْعُها ، ثُمْنُها ،سُبْعُها ، سُدْسُها ، خُمْسها ، رُبْعُها ، ثُلْثُها ، نِصْفُها " [٣] .

ولذلك فإني نبهت الإخوان إلى أنه لا يمكننا أداؤها حق الأداء – أو قريباً منه – إلا إذا علمنا صفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مفصَّلَةً ، وما فيها من واجبات ،وآداب ، وهيئات ، وأدعية ، وأذكار ، ثم حرصنا على تطبيق ذلك عملياً ؛فحينئذٍ نرجو أن تكون صلاتنا تنهانا عن الفحشاء والمنكر ، وأن يُكتب لنا ما ورد فيها من الثواب والأجر .

ولما كان معرفة ذلك على التفصيل يتعذر على أكثر الناس – حتى على كثير من العلماء – ؛ لتقيدهم بمذهب معين ، وقد عَلِمَ كل مشتغل بخدمة السنة المطهرة – جمعاً وتفقهاً – أن في كل مذهب من المذاهب سُنَناً لا توجد في المذاهب الأخرى ، وفيها جَميعِها ما لا يصح نسبته إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ من الأقوال والأفعال ، وأكثر ما يوجد ذلك في كتب المتأخرين[١] ، وكثيراً ما نراهم يجزمون بعزو ذلك إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [٢] ؛

---

[٣] صحيح . رواه ابن المبارك في " الزهد " (١٠/٢١/١- ٢) ، وأبو داود ، والنسائي بسند جيد . وقد خرجته في " الصحيح " المذكور (٧٦١) .

[١] قال أبو الحسنات اللكنوي في كتابه " النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير " – بعد أن ذكر مراتب كتب الفقه الحنفي ، وما يُعتمد عليه منها ، وما لا يُعتمد – قال (ص ١٢٢ – ١٢٣) :

" كل ما ذكرنا من ترتيب المصنفات ؛ إنما هو بحسب المسائل الفقهية ، وأما بحسب ما فيها من الأحاديث النبوية ؛ فلا ، فكم من كتاب معتمد – اعتمد عليه أجلَّةُ الفقهاء – مملوء من الأحاديث الموضوعة ! ولا سيما الفتاوى ؛ فقد وضح لنا بتوسيع النظر أن أصحابها وإن كانوا من الكاملين ؛ لكنهم في نقل الأخبار من المتساهلين " .

قلت : ومن هذه الأحاديث الموضوعة ؛ بل الباطلة – التي وردت في بعض كتب الأجِلَّة – حديث : " من قضى صلوات من الفرائض في آخر جمعة من رمضان ؛ كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتته في عمره إلى سبعين سنة " . قال اللكنوي رحمه الله في " الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة " – بعد أن ساق الحديث – (ص ٣١٥) : " قال علي القاري في " موضوعاته الصغرى " ، و " الكبرى " : باطل قطعاً ؛ لأنه مناقض للإجماع ، على أن شيئاً من العبادات لا يقوم مقام فائتة سنوات ، ثم لا عبرة بنقل صاحب " النهاية " ، ولا بقية شراح " الهداية " ؛ لأنهم ليسوا من المحدثين ، ولا أسندوا الحديث إلى أحد من المخرجين " .

وذكره الشوكاني في " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " بنحو هذا اللفظ ، وقال :" هذا موضوع بلا شك ، و لم أجده في شيء من الكتب التي جمع مصنفوها فيها الأحاديث الموضوعة ، ولكنه اشتهر عند جماعة من المتفقهة بمدينة (صنعاء) في عصرنا هذا ، وصار كثير منهم يفعلون ذلك ، ولا أدري من وضعه لهم ! فقبح الله الكذابين " . انتهى . (الصفحة ٥٤) .

ثم قال اللكنوي :

" وقد ألَّفتُ لإثبات وضع هذا الحديث – الذي يوجد في كتب الأوراد والوظائف بألفاظ مختلفة ، مختصرة ومطولة بالدلائل العقلية والنقلية – رسالة مسماة : " ردع الإخوان عن محدثات آخر جمعة رمضان " ، وأدرجتُ فيها فوائد تنشط بها الأذهان ، وتصغي إليها الآذان .فلتطالع ؛ فإنها نفيسة في بابها ، رفيعة الشان " .

قلت : وورود مثل هذا الحديث الباطل في كتب الفقه ؛ مما يسقط الثقة بما فيها من الأحاديث التي لا يعزونها إلى كتاب معتبر من كتب الحديث ، وفي كلام علي القاري إشارة إلى هذا المعنى ؛ فالواجب على المسلم أن يأخذ الحديث عن أهله المختصين به ، فقديماً قالوا :" أهل مكة أدرى بشعابها " ، و " صاحب الدار أدرى بما فيها " .

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله في " المجموع شرح المهذب " (١/٦٠) ما مختصره :" قال العلماء المحققون – من أهل الحديث وغيرهم – : إذا كان الحديث ضعيفاً ؛ لا يقال فيه : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أو فعل ، أو أمر، أو نهى ، وغير ذلك من صيغ الجزم . وإنما يقال في هذا كله : رُوِيَ عنه ، أو نُقلَ عنه ، أو يُرْوَى ، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض . قالوا : فصيغ الجزم موضوعة للصحيح والحسن . وصيغ التمريض لما سواهما ؛ وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه ؛ فلا ينبغي أن يُطْلَق إلا فيما صح ، وإلا ؛ فيكون الإنسان

ولذلك وضع علماء الحديث – جزاهم الله خيراً – على بعض ما اشتهر منها كتبَ التخريجات ؛ التي تبين حال كل حديث – مما ورد فيها –من صحة ، أو ضعف ، أو وضع ؛ ككتاب " العناية بمعرفة أحاديث الهداية " ،و " الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل " ؛ كلاهما للشيخ عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي ، و " نصب الراية لأحاديث الهداية " للحافظ الزيلعي ، ومختصره " الدراية " للحافظ ابن حجر العسقلاني ، و " التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير " له أيضاً ، وغيرها ؛ مما يطول الكلام بإيرادها .

أقول : لما كان معرفة ذلك على التفصيل يتعذر على أكثر الناس ؛ أَلَّفْتُ لهم هذا الكتاب ؛ ليتعلموا كيفية صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فيهتدوا بهديه فيها ، راجياً من المولى سبحانه وتعالى ما وَعَدَنا به على لسان نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

" من دعا إلى هدى ؛ كان له من الأجر مثل أجور من تبعه ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ... " الحديث .

رواه مسلم وغيره . وهو مخرج في " الأحاديث الصحيحة " (٨٦٣) .

سَبَبُ تأليفِ الكتابِ

في معنى الكاذب عليه ، وهذا الأدب أخَلَّ به المصنف ، وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ، ما عدا حذَّاق المحدثين ، وذلك تساهل قبيح ؛ فإنهم يقولون
كثيراً في الصحيح : روي عنه . وفي الضعيف : قال ، وروى فلان . وهذا حَيْدٌ عن الصواب " .

ولما كنت لم أقف على كتاب جامع في هذا الموضوع ؛ فقد رأيت من الواجب عليَّ أن أضع لإخواني المسلمين – ممن هَمُّهُم الاقتداء في عبادتهم بهدي نبيهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كتاباً مستوعباً – ما أمكن – لجميع ما يتعلق بصفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من التكبير إلى التسليم ؛ بحيث يُسَهِّل على من وقف عليه — من المحبين للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حبّاً صادقاً – القيام بتحقيق أمره في الحديث المتقدم :

" صلوا كما رأيتموني أصلي " .

ولهذا فإني شَمَّرت عن ساعد الجدّ ، وتتبعت الأحاديث المتعلقة بما إليه قصدت من مختلف كتب الحديث ؛ فكان من ذلك هذا الكتاب الذي بين يديك ، وقد اشترطت على نفسي أن لا أورد فيه من الأحاديث النبوية إلا ما ثبت سنده ؛ حسبما تقتضيه قواعد الحديث الشريف وأصولُه ، وضربت صفحاً عن كل ما تفرد به مجهول ، أو ضعيف ؛ سواء كان في الهيئات ، أو الأذكار ،أو الفضائل وغيرها ؛ لأنني أعتقد أن فيما ثبت من الحديث [١] غُنيةً عن الضعيف منه ؛ لأنه لا يفيد – بلا خلاف – إلا الظن ؛ والظن المرجوح ، وهو كما قال تعالى : { لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا } [النجم : ٢٨] . وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

" إياكم والظنَّ ! فإن الظنَّ أكذبُ الحديث " [٢] .

فلم يتعبدْنا اللهُ تعالى بالعمل به ، بل نهانا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه ؛ فقال :

" اتقوا الحديث عني ؛ إلا ما علمتم " [٣] .

---

[١] الحديث الثابت يشمل الصحيح والحسن عند المحدثين بقسميهما : الصحيح لذاته ،والصحيح لغيره ، والحسن لذاته ، والحسن لغيره .

[٢] البخاري ، ومسلم . وهو مخرج في كتابي " غاية المرام تخريج الحلال والحرام " (رقم ٤١٢)

فإذا نهى عن رواية الضعيف ؛ فبالأحرى أن ينهى عن العمل به .

هذا ، وقد سميت الكتاب :

" صفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها " .

وقد جعلته على شطرين : أعلى ، وأدنى :

أما الأول : فهو كالمتن ؛ أوردت فيه متون الأحاديث ، أو الجمل اللازمة منها ، ووضعتها في أماكنها اللائقة بها ، مؤلِّفاً بين بعضها ؛ بحيث يبدو الكتاب منسجماً من أوله إلى آخره ، وحرصت على المحافظة على نص الحديث ، ولفظه الذي ورد في كتب السنة ، وقد يكون له ألفاظ ؛ فأوثر منها لفظاً لفائدة التأليف ، أو غيره ، وقد أضم إليه غيره من الألفاظ ؛ فأنبه على ذلك بقولي : (وفي لفظ : كذا وكذا) ، أو : (وفي رواية : كذا وكذا) . ولم أعزُها

---

(٣) صحيح . أخرجه الترمذي ، وأحمد ، وابن أبي شيبة . وعزاه الشيخ محمد سعيد الحلبي في " مسلسلاته " (٢/١) للبخاري ؛ فوهم .

ثم تبين لي أن الحديث ضعيف ، وكنت اتبعت المناوي في تصحيحه لإسناد ابن أبي شيبة فيه ، ثم تيسر لي الوقوف عليه ؛ فدا هو بَيِّن الضعف ، وهو نفس إسناد الترمذي وغيره .

راجع كتابي " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (١٧٨٣) ، وقد يقوم مقامه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

" من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين " .

رواه مسلم وغيره . راجع مقدمة كتابي " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (المجلد الأول) . بل يغني عنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إياكم وكثرة الحديث عني ! من قال عليّ ؛ فلا يقولن إلا حقّاً ، أو صدقاً ، فمن قال عليّ ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار " .

أخرجه ابن أبي شيبة (٧٦٠/٨) ، وأحمد وغيرهما . وهو مخرج في " الصحيحة " (١٧٥٣) .

إلى رواتها من الصحابة إلا نادراً ، ولا بينت من رواها من أئمة الحديث ؛تسهيلاً للمطالعة والمراجعة .

وأما الشطر الآخر : فهو كالشرح لما قبله ؛ خرّجت فيه الأحاديث الواردة في الشطر الأعلى ، مستقصياً ألفاظه وطرقه ، مع الكلام على أسانيدها وشواهدها ،تعديلاً وتجريحاً ، وتصحيحاً وتضعيفاً ؛ حسبما تقتضيه علوم الحديث الشريف وقواعده ، وكثيراً ما يوجد في بعض الطرق من الألفاظ والزيادات ما لا يوجد في الطرق الأخرى ؛ فأضيفها إلى الحديث الوارد في القسم الأعلى إذا أمكن انسجامها مع أصله ، وأشرت إلى ذلك بجعلها بين قوسين مستطيلين هكذا : [ ] ، دون أن أنصَّ على من تفرَّد بها من المخرجين لأصله ، هذا إذا كان مصدر الحديث ومخرجه عن صحابي واحد ، وإلا ؛ جعلته نوعاً آخر مستقلاً بنفسه – كما تراه في أدعية الاستفتاح وغيره – ، وهذا شيء عزيز نفيس ؛ لا تكاد تجده هكذا في كتاب . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

ثم أذكر فيه مذاهب العلماء حول الحديث الذي خرجناه ، ودليل كل منهم مع مناقشتها ، وبيان ما لها ، وما عليها ، ثم نستخلص من ذلك الحق الذي أوردناه في القسم الأعلى ، وقد أُورِدُ فيه بعض المسائل التي ليس عليها نص في السنة ؛ إنما هي من المجتهد فيهـــا ، ولا تدخل في موضوع كتابنا هذا .

أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به إخواني

المؤمنين ، إنه سميع مجيب .

منهج الكتاب

ولما كان موضوع الكتاب إنما هو بيان هدي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصلاة ؛ كان من

البدهي أن لا أتقيد فيه بمذهب معين ؛ للسبب الذي مرَّ ذكرُه ، وإنما أُورد فيه ما

ثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما هو مذهب المحدِّثين [١] قديماً وحديثاً [٢] - ، وقد أحسن من قال :

أهلُ الحديث هُمُ أهلُ النبيّ وإنْ ... لم يَصْحبوا نَفْسَهُ أنفاسَهُ صَحِبوا [٣]

---

(١) قال أبو الحسنات اللكنوي في " إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام " (ص ١٥٦) ما نصه :

" ومن نظر بنظر الإنصاف ، وغاص في بحار الفقه والأصول متجنباً الاعتساف ؛ يعلم علماً يقينياً أن أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها ؛ فمذهب المحدِّثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم ، وإني كلما أسير في شُعَب الاختلاف ؛ أجد قول المحدِّثين فيه قريباً من الإنصاف ، فلله دَرُّهم ، وعليه شكرهم - كذا الأصل - ، كيف لا ؛ وهم ورثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقاً ، ونواب شرعه صدقاً ؟! حشرنا الله في زمرتهم ، وأماتنا على حبهم وسيرتهم " .

(٢) قال السبكي في " الفتاوى " (١٤٨/١) :

" وبعد ؛ فإن أهم أمور المسلمين الصلاة ، يجب على كل مسلم الاهتمام بها ، والمحافظة على أدائها ، وإقامة شعائرها ، وفيها أمور مُجْمَعٌ عليها ؛ لا مندوحة عن الإتيان بها ، وأمور اختلف العلماء في وجوبها ، وطريق الرشاد في ذلك أمران : إما أن يتحرى الخروج من الخلاف إن أمكن ، وإما ينظر ما صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فيتمسك به ، فإذا فعل ذلك ؛ كانت صلاته صواباً صالحة داخلة في قوله تعالى : { فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا } .

قلت : والوجه الثاني أولى ؛ بل هو الواجب ؛ لأن الوجه الأول - مع عدم إمكانه في كثير من المسائل - لا يتحقق به أمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

" صلوا كما رأيتموني أصلي " ؛ لأنه في هذه الحالة ستكون صلاته - حتماً - على خلاف صلاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فتأمل .

ولذلك فإن الكتاب سيكون – إن شاء الله تعالى – جامعاً لشتات ما تفرق في بطـــون كتب الحديث والفقه – على اختلاف المذاهب مما له علاقة بموضوعه – ،بينما لا يجمع ما فيه من الحق أيُّ كتاب أو مذهب ، وسيكون العامل به — إن شاء الله – ممن قد هداه الله { لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ } [البقرة : ٢١٣] .

ثم إني حين وضعت هذا المنهج لنفسي – وهو التمسك بالسنة الصحيحة – ،وجريت عليه في هذا الكتاب وغيره – مما سوف ينتشر بين الناس إن شاء الله تعالى – ؛ كنت على علم أنه سوف لا يُرْضِي ذلك كلَّ الطوائف والمذاهب ، بل سوف يوجه بعضهم – أو كثير منهم – ألسنة الطعن ، وأقلام اللوم إليَّ ، ولا بأس من ذلك عليَّ ؛ فإني أعلم أيضاً أن إرضاء الناس غاية لا تدرك ، وأن :

" من أرضى الناس بسخط الله ؛ وكَلَه الله إلى الناس " ؛ كما قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [١]

ولله دَرُّ من قال :

ولست بناجٍ من مقالةِ طاعِنٍ ... ولو كنتُ في غارٍ على جبلٍ وعرِ

ومن ذا الذي ينجو من الناسِ سالماً ... ولو غابَ عنهم بين خافِيَتَي نسرِ [٢]

---

[٣] من إنشاد الحسن بن محمد النَّسَوي ؛ كما رواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء له في " فضل الحـــديث وأهله " .

[١] [أخرجه] الترمذي ، والقُضَاعي ، وابن بِشْران وغيرهم . وقد تكلمت على الحديث وطرقـــه في تخـــريج أحاديث " شرح العقيدة الطحاوية " ، ثم في " الصحيحة " (٢٣١١) ، وبينت أنه لا يضره وقف مـــن أوقفـــه ، وأنه صححه ابن حبان .

فحسبي أنني معتقد إن ذلك هو الطريق الأقوم ، الذي أمر الله تعالى به المؤمنين ، وبيَّنه نبينا محمد سيد المرسلين ، وهو الذي سلكه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وفيهم الأئمة الأربعة – الذين ينتمي اليوم إلى مذاهبهم جمهور المسلمين – ، وكلهم متفق على وجوب التمسك بالسنة ، والرجوع إليها ، وترك كل قول يخالفها ، مهما كان القائل عظيماً ؛ فإن شأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعظم ، وسبيله أقوم .

ولذلك فإني اقتديت بهداهم ، واقتفيت آثارهم ، وتبعت أوامرهم بالتمسك بالحديث ؛ وإن خالف أقوالهم ، ولقد كان لهذه الأوامر أكبر الأثر في نهجي هذا النهج المستقيم ، وإعراضي عن التقليد الأعمى . فجزاهم الله تعالى عني خيراً .

أقوال الأئمة في اتِّباعِ السُّنَّةِ وتَركِ أقوالِهم المخالفَةِ لَها

ومن المفيد أن نسوق هنا ما وقفنا عليه منها أو بعضها ، لعلَّ فيها عظةً وذكرى لمن يقلدهم – بل يقلد من دونهم بدرجات – تقليداً أعمى [٣] ، ويتمسك بمذاهبهم وأقوالهم ؛ كما لو كانت نزلت من السماء ، والله عزَّ وجلَّ يقول : { اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ } [الأعراف : ٣] .

١ – أبو حَنيفة رحمه الله :

فأولهم الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله ، وقد روى عنه أصحابه أقوالاً شتى ، وعبارات متنوعة ؛ كلها تؤدي إلى شيء واحد وهو :

---

[٢] الخوافي : ريشات إذا ضم الطائر جناحيه ؛ خفيت ، وتكون وراء القوادم .

[٣] وهذا التقليد هو الذي عناه الإمام الطحاوي حين قال :

" لا يقلد إلا عصبي أو غبي " . نقله ابن عابدين في " رسم المفتي " (ص ٣٢ ج ١) من " مجموعة رسائله " .

وجوب الأخذ بالحديث ، وترك تقليد آراء الأئمة المخالفة له :

١- " إذا صح الحديث ؛ فهو مذهبي " [١] .

٢- " لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ؛ ما لم يعلم من أين أخذناه " [٢] .

وفي رواية : " حرام على مَن لم يعرف دليلي أن يُفتي بكلامي " .

---

(١) ابن عابدين في " الحاشية " (٦٣/١) وفي رسالته " رسم المفتي " (٤/١ من مجموعة رسائل ابن عابدين) ، والشيخ صالح الفُلاني في " إيقاظ الهمم " (ص ٦٢) وغيرهم ، ونقل ابن عابدين عن " شرح الهداية " لابن الشَّحْنَة الكبير- شيخ ابن الهُمَام - ما نصه :
" إذا صح الحديث ، وكان على خلاف المذهب ؛ عُمِل بالحديث ، ويكون ذلك مذهبه ، ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيّاً بالعمل به ؛ فقد صح عن أبي حنيفة أنه قال :
إذا صح الحديث ؛ فهو مذهبي . وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حنيفة ،وغيره من الأئمة " .
قلت : وهذا من كمال علمهم وتقواهم ؛ حيث أشاروا بذلك إلى أنهم لم يحيطوا بالسنة كلها - وقد صرح بذلك الإمام الشافعي ؛ كما يأتي - ؛ فقد يقع منهم ما يخالف السنة التي لم تبلغهم ؛ فأمرونا بالتمسك بها ، وأن نجعلها من مذهبهم رحمهم الله تعالى أجمعين .

(٢) ابن عبد البر في " الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء " (ص ١٤٥) ، وابن القيم في " إعلام الموقعين " (٣٠٩/٢) ، وابن عابدين في " حاشيته " على " البحر الرائق " (٢٩٣/٦) وفي " رسم المفتي " (ص ٢٩ و ٣٢) ، والشعراني في " الميزان " (٥٥/١) بالرواية الثانية ، والرواية الثالثة رواها عباس الدوري في " التاريخ " لابن معين (١/٧٧/٦) بسند صحيح عن زُفَر ، وورد نحوه عن أصحابه : زُفَر ، وأبي يوسف ، وعافية بن يزيد - كما في " الإيقاظ " (ص ٥٢) - ، وجزم ابن القيم (٣٤٤/٢) بصحته عن أبي يوسف ، والزيادة في التعليق على " الإيقاظ " (ص ٦٥) نقلاً عن ابن عبد البر ، وابن القيم وغيرهما .
قلت : فإذا كان هذا قولهم فيمن لم يَعلم دليلَهم ؛ فليت شعري ! ماذا يقولون فيمن علم أن الدليل خلاف قولهم ، ثم أفتى بخلاف الدليل ؟! فتأمل في هذه الكلمة ؛ فإنها وحدها كافية في تحطيم التقليد الأعمى ؛ ولذلك أنكر بعض المقلدة من المشايخ نسبتها إلى أبي حنيفة ؛ حين أنكرتُ عليه إفتاءه بقولٍ لأبي حنيفة لم يعرف دليله !

زاد في رواية : " فإننا بَشَر ؛ نقول القول اليوم ، ونرجع عنه غداً " .

وفي أخرى : " ويحك يا يعقوب ! – وهو أبو يوسف – لا تكتب كل ما تسمع مني ؛ فإني قد أرى الرأي اليوم ، وأتركه غداً ، وأرى الرأي غداً ، وأتركه بعد غد " [٣] .

٣– " إذا قلتُ قولاً يخالف كتاب الله تعالى ، وخبر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فاتركوا

---

(٣) قلت : وذلك لأن الإمام كثيراً ما يبني قوله على القياس ، فيبدو له قياس أقوى ، أو يبلغه حديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فيأخذ به ، ويترك قوله السابق . قال الشعراني في " الميزان " (٦٢/١) ما مختصره :
" واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ؛ أنه لو عاش حتى دُوِّنَت الشريعة ، وبعد رحيل الحفاظ في جَمْعِها من البلاد والثغور ، وظفر بها ؛ لأخذ بها ، وترك كل قياس كان قاسه ، وكان القياس قلَّ في مذهبه ، كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه ، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابعي التابعين في المدائن والقرى فيه – كما قد يفعل بعض الجهلة – ، بل يجب التأدب معه ؛ لأنه إمام من أئمة المسلمين والثغور ؛ كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورةً ؛ لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها ؛ بخلاف غيره من الأئمة ؛ فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث وجمعها في عصرهم من المدائن والقرى ، ودوّنوها ؛ فجاوبت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً ، فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه ، وقلته في مذاهب غيره " .
ونقل القسم الأكبر منه أبو الحسنات في " النافع الكبير" (ص ١٣٥) ، وعلق عليه بما يؤيده ويوضحه . فليراجعه من شاء .
قلت : فإذا كان هذا عذر أبي حنيفة فيما وقع منه من المخالفة للأحاديث الصحيحة دون قصد – وهو عذر مقبول قطعاً ؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها – ؛ فلا يجوز الطعن الذين بهم حُفِظ هذا الدين ، ووصل إلينا ما وصل من فروعه ، وأنه مأجور على كل حال ؛ أصاب أم أخطأ ، كما أنه لا يجوز لمعظِّميه أن يظلوا متمسكين بأقواله المخالفة للأحاديث ؛ لأنها ليست من مذهبه – كما رأيت نصوصه في ذلك – ، فهؤلاء في واد ، وأولئك في واد ، والحق بين هؤلاء وهؤلاء ، { رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ } .